

رسالة القضاء بين سيبويه والكسائي أو الفراء
في المسألة الزنبورية المقرونة بالشهادة الزُّورية
إملاء

أبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف
بالأعلم الشنتمري المتوفى سنة ٤٧٦هـ

[تُنشر لأول مرة على نسخة خطية فريدة]

تحقيق

حياة قارة

قسم اللغة العربية وآدابها - كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة محمد الخامس - الرباط

١- عناية الأندلسين بالتراث النحوي المشرقي :

١-١- إن الرسالة التي أنوي تقديمها، من الرسائل المتعلقة بالقضايا الخلافية في النحو، والمناظرات العلمية التي دارت بين جهابذة النحو العربي؛ ويتعلق الأمر بالمسألة الزنبورية التي جمعت بين سيبويه والكسائي أو الفراء، أو لنقل بين مدرستين أو منهجين مختلفين؛ بصرية وكوفية.

أما صاحب الرسالة، فهو الأديب النحوي أبو الحجاج بن سليمان الأعمى الشنتمري (٤١٠-٤٧٦هـ) الذي قال في حقه ابن الإمام الإستنجي «البحر الذي لا يمتطى أثباجه، والجواد الذي لا يتعاطى سننه ولا منهاجه، والذكي الذي يرفع وجوه السوابق قتامة وعجاجه، والذي ملأ الطروس والمهارق، وأتعب في أثره هوج الرياح وإيماض البوارق»^(١).

وإذا كانت الظروف المحيطة بهذه المناظرة، والملابسات الخفية التي أسهمت في إنشائها تثير العديد من التساؤلات، وتطرح جملة من القضايا المتعلقة بالنحو العربي، فضلاً عن أن شروط إنتاجها مشرقية محض، فإن ردود الأفعال تجاه هذه المناظرة لم تقف عند حدود المشرق العربي، وإنما تجاوزته إلى هذا الصقع الغربي؛ إلى الأندلس التي احتضنت التراث النحوي العربي، فانكب علماءها، بدءاً بدراسته وتحصيله والتفقه به، ثم آخرها بالتميز والإبداع.

ويأتي في مقدمة هذا التراث النحوي كتاب سيبويه الذي يمثل عمدة في مجالس الإقراء بالأندلس، إذ اهتم به النحاة قراءة وسماعاً واعتناء واستظهاراً على طريقة التفقه والتعلم^(٢). وهذا يبين السلطة المرجعية للكتاب في الأوساط النحوية بالأندلس.

(١) المقتضب من كتاب سمط الجمان وسقط الأذان: ص ٢٦. وفيما يتعلق بالترجمة بالأعمى الشنتمري والتعريف بمؤلفاته انظر: الصلة ٦٤٣-٦٤٤ رقم ١٥٠٦. وفيات الأعيان ٨١/٧ رقم ٨٤١. بغية الوعاة ٣٥٦/٢.

برنامج المنتوري ورقة ٧٣. شرح حماسة أبي تمام للأعمى الشنتمري، تحقيق علي المفضل حمودان، ص ٧-٤٠.

(٢) انظر مثلاً ما جاء في كتاب برنامج الرعييني، ص ٧٩-٩١.

ونذكر في مقدمة هؤلاء النحاة الأعلام الشنتمري الذي كان له نفوذ في فهم غوامض الكتاب، وشرح شواهد؛ إذ هو رئيس النحويين في زمانه، وأفهمهم أغراض سيبويه، وأحسنهم قياماً على كتابه، وأنبلهم إشارة إلى ما تضمنه من الفوائد^(١).

١-٢- تضمنت الرسالة تفسيراً وتوضيحاً للمناظرة الجارية بين سيبويه والكسائي أو الفراء، والقضاء بينهم فيها، ونصها هو «ظننتُ أنَّ العقربَ أشدُّ لسعةً من الزُّبورِ فإذا هو هي أو إياها».

كما تضمنت نسب سيبويه، هل هو صريح أو مولى؟ وعن سبب لزومه الخليل بعد أن كان يطلب الحديث والتفسير، وعن علّة تعرضه لمناظرة الكسائي أو الفراء، وعن كتابه الجاري بين الناس: هل هو أول كتاب أنشأه بعد كتاب أول ضاع كما زعم بعض الناس.

١-٣- انتهج الأعلام، في هذه المسألة النحوية، قراءة استنباطية استقرائية قائمة على الملاحظة واستخلاص النتائج، محدداً مصادر أدلته المتمثلة أساساً في كتاب سيبويه، ومستعرضاً الأحكام المستنتجة التي تؤكد موقعه من الريادة في مجال الدراسات النحوية في الأندلس، كما تؤكد تأثير كتاب سيبويه في توجهه النحوي ومنهجه الاستقرائي.

يقول: «... وأما من زعم عن سيبويه رحمه الله أنه قال: خرجتُ فإذا زيدٌ قائمٌ؛ بالرفع لا غير، فباطل. وكيف ينسب ذلك إليه وهو علمنا أن الظرف إذا كان مستقراً للاسم المخبر عنه نصب الخبر، وإذا كان مستقراً للخبر رفع الخبر... فتأمل الفرق بينهما وحصله، فإن النحويين المتقدمين والمتأخرين قد أغفلوا الفرق بين المفاجأتين»^(٢).

(١) للأعلام الشنتمري شرحان مفيدان على كتاب سيبويه، هما: أ- شرح كتاب سيبويه، وسمّاه في مقدمة هذا الشرح كتاب النكت في تفسير الخفي من كتاب سيبويه. ب- شرح شواهد كتاب سيبويه، وسمّاه تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب.

(٢) الرسالة ص ٣٥٨.

كما نجده يتكئ في تحليل هذه المسألة على وسائل لغوية تعبر عن مقاصده؛ وتتمثل في الأسلوب التحليلي الذي يعتمد التعليل والقياس، ويبسط الأدلة مفسرة معللة منتهياً إلى حكم شامل للمسألة يتلخص في قوله: «فإن كان رحمه الله أجاب بقوله: فإذا هو هي؛ فقد أصاب لفظاً ومعنى، ولم تدخل عليه في جوابه شبهة، ولا علقه لمعترض؛ لأن إذا في المسألة من حروف الابتداء المتضمنة للتعليق بالخبر، فإذا اعتبرت المضمين بعدها بالاسمين المظهرين لزمك أن تقول: فإذا الزنبور العقرب، في شدة اللسعة؛ أي مثلها سواء، فلو قلت: فإذا هو إياها؛ بنصب الضمير الآخر؛ لزمك أن تقول: فإذا الزنبور العقرب؛ بالنصب. وهذا لا وجه له، فإن لم يجز نصب الخبر المظهر، فكيف يجوز نصب الخبر المضمّر الواقع موقعه؟»^(١)، مؤكداً أن الخبر في هذه المسألة «متعلق بالمفاجأة، فلا يجوز فيه الحال، والكوفيون يجيزون النصب كما تقدم، وهو غلط بيّن، وخطأ فاحش، لا تقوله العرب، ولا تعلق له بقياس، فاعلمه»^(٢).

كما نستفيد من خلال تحليله للمسألة، أن له رأياً انفرد به في قراءته لها، يؤكد دقة الأحكام والضوابط التي ضبط بها الأعلام المسألة، ويكشف عن أنه قام باستقراء دقيق وشامل لها.

يقول: «وإن كان سيبويه رحمه الله تعالى بقوله: فإذا هو إياها، كما زعم بعضهم، فظاهر جوابه مدخول، لما قدمنا، والخطأ فيه بيّن من جهة القياس لما ذكرنا، فإن كان قد قاله والتزمه دون الرفع، فقد أخطأ خطأ لا مخرج له منه، وإن كان قاله وهو يرى أن الرفع أولى وأحق، إلا أنه أثر النصب للإعراب، وحملاً على المعنى الخفي، دون ما يوجبه القياس واللفظ الجلي، فلجوابه عندي وجهان حسنان...»^(٣).

(١) الرسالة ص ٣٥٧.

(٢) الرسالة ص ٣٦٠.

(٣) الرسالة ص ٣٥٩.

ولعلنا نستخلص بعد هذا العرض المبسّر للمسألة الزنبورية الاتجاه النحوي للأعلم الشنتمري، وهو اتجاه بصري يغلب عليه القياس والتعليل. كما نستخلص أن الغرض العام من هذه الرسالة هو الدفاع عن رأي سيبويه؛ لأن جوابه هو وجه الكلام^(١)، ولأنه مطابق للقياس^(٢)، وأن المسألة هي أصلاً مناظرة بين مذهبين مختلفين ومنهجين متباعدين؛ بين الالتجاء إلى السماع، والفرع إلى المنطق والقياس^(٣)، بينما الغرض الخاص منها هو معرفة الغوامض والمشكلات والمعاني الخفيات التي احتجتها المسألة الزنبورية.

٢- توثيق الرسالة:

٢-١- عنوانها:

تسمى في فهرسة ابن خير «المسألة الزنبورية»^(٤)، وأورد المقرئ نصّها ناقصاً ومبتسراً في نفع الطيب، وسماها: «المسألة الزنبورية المقترنة بالشهادة الزورية، الجارية بين سيبويه والكسائي أو الفراء، والقضاء بينهم فيها»^(٥).

(١) انظر المغني، ص ٩٥-٩٦. تذكرة النحاة، ص ١٨٠، وما جاء في منظومة الإمام الأديب حازم القرطاجني؛ إذ قال حاكياً هذه الواقعة والمسألة، ومنها:

وفي الجواب عليها هل «إذا هو هي» أو هل إذا هو إياها قد اختصما
 وخَطَّأ ابن زياد وابن حمزة في ما قال فيها أبا بشر وقد ظلما
 وغازظ عمرأ علي في حكومته ياليت له لم يكن في أمره حكماً
 وليس يخلو امرؤ من حاسدٍ أضمير لولا التنافس في الدنيا لما أضميراً
 كما أشار إليها ابن الأزرق في قصيدة دالية مطولة تمدح النحو ورجاله، يقول:
 ولاقى أبا بشرٍ بشرٌ سفيها غداة تَمَادَت في ضلالٍ يُعَادِدُهُ

(٢) انظر تذكرة النحاة، ص ١٨٠.

(٣) فيما يخص توضيح هذا الخلاف، انظر على سبيل المثال: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ٢ / ٤٠٢-٤٠٧. تذكرة النحاة، ص ١٨٠. المغني، ص ٩٥، حيث يقدم ابن هشام رأياً للمازني في سياق هذه المسألة، يقول: «دخلت بغداد فألقيت عليّ مسائل فكنت أجيب فيها على مذهبي، ويخطئونني على مذاهبهم، وهكذا اتفق لسيبويه رحمه الله».

(٤) ٤١٠/٢

(٥) ٧٩/٤

أما نسختنا الخطية فتحمل عنواناً هو: «رسالة القضاء بين سيبويه والكسائي أو الفراء في المسألة الزنبورية المقرونة بالشهادة الزورية»^(١).

وقد أورد ابن خير الإشبيلي هذه الرسالة «على الشيخ الوزير أبي بكر محمد بن عبدالغني بن عمر بن فندلة... وكذلك أجازها إياها الشيخان الجليلان: الخطيب الأستاذ أبو بكر محمد بن إبراهيم بن غالب القرشي العامري، والوزير أبو الوليد إسماعيل بن عيسى بن حجاج اللخمي رحمه الله. قالوا ثلاثتهم: حدثنا بها شيخنا الأستاذ أبو الحجاج الأعلم مؤلفها رحمه الله»^(٢).

٢-٢- تاريخ إملائها:

انتهى الأعلم الشنتمري من إملائها عشيَّ النهار لثمانٍ خلونٍ لصفر من سنة ست وسبعين وأربع مائة^(٣)؛ أي قبل وفاته (في يوم الجمعة ٢٥ شوال) بنحو ثمانية أشهر.

٢-٣- المستملى له:

أملى الأعلم الشنتمري هذه الرسالة في نهاية حياته، وإذا كان مترجموه لم يفصحوا عن اسم المستملى له، فإننا نرجح أنه أملاها خصيصاً لتلميذه النبيه عبيدالله بن المعتمد الملقب بالرشيد (ت ٥٣٠هـ) وكان يتولى القضاء لأبيه^(٤).

والمعروف أن الأعلم الشنتمري أملى في نهاية حياته أيضاً رسالة أخرى سماها «المسألة الرشيدية»^(٥) لتلميذه المذكور قبل «وأنه كان أحبُّ أبناء المعتمد إلى نفسه، لذلك آثره بهذا العمل دون باقي إخوانه، وسارع هذا إلى مكافأته عليه عندما استوى على غارب المسؤولية بتقريب ابنه عيسى وجعله وزيراً له»^(٦).

(١) ص ٣٥٨.

(٢) فهرسة ابن خير ٢/٤١٠-٤١١.

(٣) ص ٣٦٢.

(٤) ترجمته في الحلة السيرة ٢/٦٨-٧٠ رقم ١٢١.

(٥) فهرسة ابن خير ٢/٤١٠. إحكام صنعة الكلام، ص ٦٨.

(٦) شرح حماسة أبي تمام للأعلم الشنتمري ١/٣٩.

قال أبو القاسم الكلاعي: «أخبرنا شيخنا أبو عبدالله بن أبي العافية، قال: لما أُلّف شيخنا أبو الحجاج الأعمش رسالته المعروفة بالرشيدية، حاول ابن سراج استنقاظه فيها، فتعقب عليه قوله في اسم الله عز وجل: إنه اسم منقول من الجنس إلى العلمية، وإن أصله إله. فشنع عليه ابن سراج من هذا غير تشنيع، ورام أن يسكته بهذا الكلام، ونسب إليه الكفر إذ جعل اسمه تعالى وجلّ من أسماء الأجناس. وإنما هو اسم مخصوص لم يتسم به أحد سواه جلّ وعزّ.

فردّ عليه شيخنا (أي الأعمش) رحمه الله برسالة فريدة، وهو في مرضه الذي مات فيه، في حالة شديدة، واستفتحها بأن قال: الحمد لله خير الرازقين، وإن كان لا رازق سواه، وأحسن الخالقين، وإن كان لا خالق حاشاه»^(١).

٢-٤- وصف المخطوطة:

اعتمدت في نشر «رسالة القضاء بين سيبويه والكسائي أو الفراء في المسألة الزنبورية المقرونة بالشهادة الزورية» على مخطوطة وحيدة محفوظة بالزاوية الحمزاوية، زاوية سيدي حمزة (إقليم الراشيدية) رقم ١١٤، ومنها مصغرة ميكروفيليمة بالمكتبة الوطنية للمملكة المغربية بالرباط رقم ١٢٥ حم.

وتقع هذه الرسالة في خمس صفحات من حجم كبير، ضمن مجموع يضم ٣٦٢ صفحة، وقياس الورقة ٢٥ X ١٠ سم، ومعدّل سطور الصفحة الواحدة ٢٥ سطراً، في كل سطر ١٥ كلمة تقريباً، وهي مكتوبة بخط أندلسي، وليس فيها اسم الناسخ ولا مكان النسخ، وتاريخ نسخه في شوال سنة ٥٤٥هـ.

ويحتوي هذا المجموع على العنوانين التاليين:

١- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح عثمان ابن جني المتوفى سنة ٣٩٢هـ^(٢).

(١) إحكام صنعة الكلام، ص ٦٧-٦٨.

(٢) حققه علي النجدي ناصف، وعبدالحليم النجار، وعبدالفتاح إسماعيل شلبي، وصدر بالقاهرة، ١٣٨٦هـ، ضمن منشورات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ولم يعتمدوا على هذه النسخة.

٢- رسالة القضاء بين سيويه والكسائي أو الفراء في المسألة الزنبورية المقرونة بالشهادة الزورية لأبي الحجاج يوسف المعروف بالأعلم الشنمري (٣٥٨-٣٦٢).
وقد تم نسخ هذا المجموع في شوال سنة خمس وأربعين وخمسمائة عن مجموع خطي نُسخ في القرن الخامس الهجري^(١)، تملكه علما أندلسيان^(٢)، وهما:
١- أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد بن هشام (أو هاشم) الأزدي المصري المقرئ المتوفى سنة ٤٤٥هـ^(٣).

٢- أبو الحسن أحمد بن محمد بن حزب الله الحزرجي البلنسي المتوفى سنة ٤٥٩هـ^(٤).

وكان آخر الممتلكين لهذا المجموع:

٣- أبو عبدالله محمد بن عبد الجبار بن محمد بن خلف القيسي الداني البلنسي المتوفى سنة ٦١١هـ^(٥).

وفي أول هذا المجموع تحبيس بخط أبي البركات محمد بن محمد بن إبراهيم المعروف في بلده بابن الحاج، وخارجها بالبلفيقي المتوفى سنة ٧٧١هـ^(٦). نصّه:
« الحمد لله حبس بالجامع الأعظم من مدينة ألمرية [على] الطلبة بها [عمرها] الله بذكره وحرسها وأعا [نها] حسبنا [الله ونعم الوكيل]. الفقيه الخطيب القاضي العلم أبو البركات ابن الحاج [البلفيقي] »^(٧).

(١) ص ٣٥٥.

(٢) ص ١.

(٣) ولد سنة ٣٧٠هـ، وقدم الأندلس ودخل سرقسطة مجاهداً سنة ٤٢٠هـ، وأقام بها شهوراً، وكان رجلاً ساكناً عفيفاً، قال أبو عمر بن الحذاء: كان أحفظ من لقيت لاختلاف الفراء وأخبارهم. وانصرف إلى مصر واتصل بنا موته فيها بعد أعوام. ترجمته في الصلة ١/٨٧-٨٨ رقم ١٨٦.

(٤) كان مفتياً ببلده، عالماً بالشروط، وذاكراً للفقهاء، ترجمته في الصلة ١/٦٣ رقم ١٢٥.

(٥) ترجمته في الذيل والتكملة ص ٦ رقم ٣٧٦.

(٦) انظر ترجمته في مقدمة: شعر أبي البركات ابن الحاج البلفيقي بعناية عبد الحميد عبدالله الهرامة، ص ٧-٢٤.

(٧) ص ١.

والمعروف أن ابن الحاج البلّفيقي، كما يقول ابن الخطيب، «استقر ببلده ألمرية، فقعد بمسجدها الجامع للإقراء»^(١).

٢-٥- منهجي في تحقيقها:

ولما كانت هذه النسخة الخطية الفريدة على درجة عالية من التثبيت والصحة والكمال وأنها ربما تكون منقولة عن نسخة المؤلف أو عن نسخة نُقلت منها، فإننا آثرنا اتخاذها أمماً، وقمنا بمقابلتها بالنص الوارد في نفح الطيب^(٢)، حيث وجدتُ فيه نقصاً وسقطاً كبيراً بسبب انتقال النظر في القراءة أو ما يسمى بـ «العبور من سطر إلى سطور»، وأشارت إلى ذلك بالمعقوفين: []، وضبطت النص، وقومت الأبيات الشعرية، ورجعت في مسائل الكتاب إلى المظان التي نقل منها. والله ولي التوفيق.

(١) الإحاطة ١/١٤٥.

(٢) ٧٩-٨٦/٤.

النصر المدفون

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم تسليماً.

قال أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الأندلسي^(١) رحمة الله عليه:

خاطبني بعض أهل الأدب يسألني الجواب في المسألة الجارية بين سيبويه والكسائي [أ] والفراء والقضاء بينهم فيها^(٢)، وهي:

«ظننت أن العقرب أشد لسعة من الزنبور، فإذا هو هي أو [هو]^(٣) إياها»، وعن نسب سيبويه: [و]^(٤) هل هو صريح أو مولى؟ وعن سبب لزومه للخليل^(٥) [وتعويله عليه في طلب العربية]^(٦) بعد أن كان يطلب الحديث والتفسير، وعن علة تعرضه لمناظرة الكسائي والفراء [من البغداديين والكوفيين]^(٧)، وعن كتابه الجاري بين الناس: هل هو كتاب أنشأه^(٨) أم كتاب آخر أنشأه بعد كتاب أول ضاع كما يزعم^(٩) بعض الناس؟.

[فأجبتة عن جميع ما سأل بما يوقف عليه ويبرأ إلا من تأمله من الزلل فيه، والله الموفق للصواب، وهو حسبي ونعم الوكيل]^(١٠).

(١) في الأصل: «الأندلسي».

(٢) نفع الطيب: «وسأل بعضُ الأدباء الأستاذ الأعلَم المذكور على المسألة الزنبورية، المقترنة بالشهادة الزورية، الجارية بين سيبويه والكسائي أو الفراء، والقضاء بينهم فيها».

(٣) سقطت من نفع الطيب.

(٤) سقطت من نفع الطيب.

(٥) نفع الطيب: «الخليل».

(٦) سقطت هذه الجملة من نفع الطيب.

(٧) سقطت من نفع الطيب.

(٨) نفع الطيب: «هل هو أول كتاب أو أنشأه».

(٩) نفع الطيب: «زعم».

(١٠) سقطت هذه الجملة من نفع الطيب.

أما المسألة الماثورة^(١) بين سيبويه والكسائي، أو بينه وبين الفراء على حسب الاختلاف في ذلك، بحضرة الرشيد، أو بحضرة يحيى بن خالد البرمكي فيما يروى، فقد اختلفت الرواة فيها: فمنهم من زعم أن الكسائي أو الفراء قال لسيبويه: كيف تقول: «ظننت أن العقرب أشد لسعة من الزنبور، فإذا هو هي، أو [فإذا هو]^(٢) إياها؟ فأجاب سيبويه [بأن قال]^(٣): - بعد أن أطرق شيئاً - «فإذا هو إياها» في بعض الأقاويل، وزعم آخرون أنه قال: «فإذا هو هي»، ففيها من الاختلاف عنهم ما ترى، فإن كان [رحمه الله]^(٤) أجاب [بقوله]^(٥): «فإذا (٦) هو هي»، فقد أصاب لفظاً ومعنى، ولم تدخل عليه في جوابه شبهة، ولا علقة لمعترض، لأن «إذا» في المسألة من حروف الابتداء المتضمنة للتعلق^(٧) بالخبر، فإذا اعتبرت المضميرين بعدها بالاسمين المظهرين لزمك أن تقول: «فإذا الزنبور العقرب» في شدة «اللسعة»^(٨)، أي مثلها سواء، فلو قلت: «فإذا هو إياها» بنصب الضمير الآخر^(٩) لزمك^(١٠) أن تقول: فإذا الزنبور العقرب، بالنصب، وهذا لا وجه له، فإذا لم يجز نصب الخبر المظهر فكيف يجوز نصب الخبر المضمير الواقع موقعه؟ ويروى في المسألة أن الكسائي أو الفراء قال لسيبويه [رحمه الله]^(١١)، - بعد

(١) نفع الطيب: «فأجاب: أما المسألة الزنبورية الماثورة».

(٢) سقطت من نفع الطيب.

(٣) سقطت من نفع الطيب.

(٤) سقطت من نفع الطيب.

(٥) سقطت من نفع الطيب.

(٦) نفع الطيب: «بإذا».

(٧) نفع الطيب: «للتعلق».

(٨) نفع الطيب: «أو اللسعة اللسعة».

(٩) في الأصل: «الأخير».

(١٠) نفع الطيب: «للزمك».

(١١) سقطت من نفع الطيب.

أن أجاب برفع الضميرين على ما يوجبه القياس :- كيف تقول يا بصري : « خرجب فإذا زيدٌ قائمٌ، أو قائماً؟ فقال سيبويه : أقول « قائمٌ » [بالرفع] (١) ولا يجوز النصب، فقال الكسائي : أقول [فإذا زيدٌ] (٢) قائمٌ [أ] (٣) وقائماً، والقائمُ والقائم، بالرفع والنصب في الخبر مع النكرة والمعرفة، فتأول الكسائي [أ] (٤) والفراء في اختيارهما «فإذا هو إياها» حمل الخبر المضمرة في النصب على الخبر المظهر المعرفة مع الإعراب في وجهه (٥) النصب، فكأنه قال : [٣٥٨] / فإذا الزنبور العقرب، كما تقول : فإذا زيد القائم، فيجري المعرفة في النصب مجرى النكرة، وقولهما في هذا خطأ من وجهين (٦) :

إحدهما : أن نصب الخبر بعد (إذا) لا يكون إلا بعد تمام الكلام (٧) في الاسم [الأوئي] (٨) مع حرف المفاجأة، ومع كون الخبر نكرة، كقولك : خرجت فإذا زيدٌ قائماً، لأنك لو قلت : « خرجت فإذا زيدٌ » لتم (٩) الكلام، لتعلق المفاجأة بزيد على معنى حضوره، ثم تبين حاله في المفاجأة المتعلقة به فتقول « قائماً » أي : خرجت ففاجأني زيدٌ في هذا الحال .

وقوله في المسألة «إياها» لا يتم الكلام في الاسم الأوئي (١٠) دونها، ألا ترى أنك لو قلت : « ظننتُ أنَّ العقربُ أشدَّ لسعةً من الزنبور فإذا هو » وسكت، لم يتم

(١) سقطت من نفع الطيب .

(٢) سقطت من نفع الطيب .

(٣) سقطت من نفع الطيب .

(٤) سقطت من نفع الطيب .

(٥) نفع الطيب : « بوجه » .

(٦) نفع الطيب : « جهتين » .

(٧) بعدها في نفع الطيب : « الأول » .

(٨) سقطت من نفع الطيب .

(٩) نفع الطيب : « تم » .

(١٠) نفع الطيب : « الأول » .

الكلام أولاً، ولا أفدت بذكر المفاجأة وتعليقها بالزنبر فائدة، وإنما المفاجأة للضمير الآخر، فلا بد من ذكره والاعتماد عليه، وهذا يوجب الرفع في الخبر؛ لأن الظرف له، لا للمخبر عنه، فهذا بين واضح.

والجهة الأخرى في غلطهما أن «إياها» معرفة، والحال لا تكون إلا نكرة، فقد اجتمع في قولهما أن أتياً بحال لم يتم الكلام دونها، معرفة، والحال لا تكون إلا بعد التمام^(١) ومع التنكير، فقد تبين خطؤهما وإصابة سيبويه في لزومه^(٢) الرفع في الخبر فقط.

وأما من زعم عن سيبويه [رحمه الله]^(٣) أنه قال: «خرجت فإذا زيدٌ قائمٌ» بالرفع لا غير فباطل، وكيف ينسب [ذلك]^(٤) إليه وهو علمنا أن الظرف إذا كان مستقراً للاسم المخبر عنه نصب الخبر، وإذا كان مستقراً للخبر رفع الخبر، ونحن نقول: «خرجتُ فإذا زيدٌ» فيتم الكلام، و«نظرتُ فإذا الهلالُ»^(٥) [ثم تتبعه الخبر منصوباً، وتقول: «خرجتُ فإذا زيدٌ قائمٌ»، و«نظرتُ فإذا الهلالُ طالعٌ»^(٦) فتتبعه^(٧) الخبر رفعاً، كما تقول: «في الدار زيدٌ قائماً، وقائمٌ»^(٨) و«اليوم سيرك سريعاً وسريعٌ»^(٩)، ولكن الخبر إذا كان الظرف له ولم يتعلق إلا به لم يكن إلا رفعاً، كقولك: «اليوم زيدٌ منطلقٌ، وغداً عمروٌ خارجٌ» لأن الظرف لا يكون [إلا]^(١٠)

(١) نفع الطيب: «تمام الكلام».

(٢) نفع الطيب: «لزوم».

(٣) سقطت من نفع الطيب.

(٤) سقطت من نفع الطيب.

(٥) بعدها في نفع الطيب: «طالع».

(٦) ما بين معقوفين سقط من نفع الطيب بسبب انتقال النظر في القراءة.

(٧) نفع الطيب: «فتتبعه».

(٨) نفع الطيب: «قائمٌ وقائماً».

(٩) نفع الطيب: «سريعٌ وسريعاً».

(١٠) سقطت من نفع الطيب.

مستقراً للاسم المخبر عنه إذا كان زماناً، والمخبر عنه جُتَّة، وكذلك المفاجأة إذا كانت للخبر لم يكن إلا مرفوعاً، معرفة كان أو نكرة، فإذا كانت للمخبر عنه والخبر نكرة انتصب على الحال، فجرى كقولك^(١): «ظننتُ أن العقرب أشدُّ لسعةً من الزنبور فإذا هو هي، وظننتُ زيداً عالماً فإذا هو جاهلٌ» في لزوم الرفع في الخبر مجرى «اليوم زيد منطلقٌ، وغداً عمرو خارجٌ» كما جرى «خرجتُ فإذا زيدٌ قائمٌ، وقائماً» في جواز الرفع والنصب مجرى «في الدار زيدٌ جالسٌ، وجالساً»، فتأمل الفرق بينهما وحصله، فإن النحويين المتقدمين والمتأخرين قد أغفلوا الفرق بين المفاجأتين.

وأما نصب الخبر المعرفة بعد إذا، تمَّ الكلام أو لم يتمَّ، فباطل لا تقوله العرب، ولا يُجيزه إلا الكوفيون.

وإن كان سيبويه رحمه الله [٣٥٩] / تعالى^(٢) يقول «فإذا هو إياها» كما زعم^(٣) بعضهم فظاهر جوابه مدخولٌ، لما قدمنا^(٤)، والخطأ فيه بين من جهة القياس لما^(٥) ذكرنا، فإن كان [قد]^(٦) قاله والتزمه دون الرفع فقد أخطأ خطأ لا مخرج له منه، وإن كان^(٧) قاله وهو يرى أن الرفع أولى وأحق، إلا أنه آثر النصب للإعراب [و]^(٨) حملاً على المعنى الخفي، دون ما يوجب القياس واللفظ الجلي، فلجوابه عندي وجهان حسنان:

أحدهما: أن يكون الضمير المنصوب وهو «إياها» كنايةً عن اللسعة، لا عن

(١) نفع الطيب: «قولك».

(٢) بعدها في نفع الطيب: «أجاب».

(٣) نفع الطيب: «روى».

(٤) نفع الطيب: «قدمت».

(٥) نفع الطيب «كما».

(٦) سقطت من نفع الطيب.

(٧) بعدها في نفع الطيب: «قد».

(٨) سقطت الواو من نفع الطيب.

العقرب، والضمير المرفوع كناية عن الزنبور، فكأنه قال: «ظننتُ أن العقربَ أشدُّ لسعةً من الزنبور فإذا الزنبور لسعةً العقرب» أي فإذا الزنبور يلسع لسعة العقرب، فاختزل الفعل لما تقدم من الدليل عليه، بعد أن أضمر اللسعة متصلة بالفعل، فكأنه قال: «فإذا الزنبور يلسعها» فاتصل الضمير بالفعل لوجوده، فلما اختزل الفعل انفصل الضمير، لعدم الفعل.

ونظير هذا من كلام العرب قولهم: «إنما أنت شُرْبُ الإبل» أي: إنما أنت تشربُ شرب الإبل، فاختزل الفعل، وبقي عمله في المصدر، ولم يرفع لأنه غير الاسم الأولي^(١)، فلو أضمرت شرب الإبل بعد أن^(٢) جرى ذكره فقلت: «ما يشرب زيد شرب الإبل، إنما أنت تشربه» لاتصل الضمير بالفعل، فلو حذفته لانفصل الضمير، فقلت: «إنما أنت إياه». فتدبره تجده منقاداً صحيحاً.

والوجه الآخر: أن يكون قوله: «فإذا هو إياها» محمولاً على المعنى الذي اشتمل عليه أصل الكلام من ذكر الظن أولاً وآخرًا؛ لأن الأصل في تأليف المسألة «ظننتُ أن العقرب أشد لسعةً من الزنبور فلماً لسعني الزنبور ظننته هو إياها» فاختصر الكلام لعلم المخاطب، وحذف الظن آخرًا لما جرى من ذكره أولاً، ودلت «إذا» لما فيها من المفاجأة على الفعل الواقع بعد لما الدالة على وقوع الشيء لوقوع غيره، فإذا جاز حذف الكلام إيثارة للاختصار مع وجود الدليل على المحذوف، كان قولنا: «فإذا هو إياها» بمنزلة قولنا: «فلماً لسعني الزنبور ظننته هو إياها» فحذف الظن مع مفعوله الأولي^(٣)، وبقي الضمير الذي هو العماد والفصل مؤكداً للضمير المحذوف مع الفعل دالاً على^(٤) ما يأتي بعده من الخبر المحتاج إليه، فيكون في

(١) نفع الطيب: «الأول».

(٢) نفع الطيب: «بعدها».

(٣) نفع الطيب: «الأول».

(٤) نفع الطيب: «ودالاً».

حذف المخبر عنه لما تقدم من الدليل عليه مع الإيثار^(١) بالعماد والفصل المؤكد له المثبت لما بعده من الخبر المحتاج إليه مثل قوله [عز وجل]^(٢): ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾^(٣) وحذف البخل الذي هو المفعول الأولي^(٤) لقوله: «يحسين» وبقي الضمير مؤكداً له مثبتاً لما بعده من الخبر، وجاز حذفه لدلالة «يبخلون» عليه، والمعنى: [و]^(٥) لا يحسين الذين يبخلون البخل هو خيراً لهم، فهو في المسألة عماد مؤكد لضمير الزنبور المحمول على الظن المضمر، ومثبت لما يجيء بعده من الخبر الذي هو «إياها» فَتَفَهَّمَهُ فَإِنَّهُ مَتَمَكَّنَ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، وجازٍ من الاختصار لعلم المخاطب على قياس وأصل، وشاهده القرآن في الحذف، واستعمال العرب للنظائر^(٦)، وهي أكثر من أن تُحصى، فمنها قولهم: «ما أغفله عنك شيئاً» أي تثبت شيئاً ودع الشك، وقولهم لمن أنكروا^(٧) عليه ذكر إنسان ذكره «من أنت زيداً» أي: من أنت تذكر زيداً، وربما [٣٦٠] / قالوا: «من أنت زيد» بالرفع على تقدير: من أنت ذكرك زيد، فحذفوا الفعل مرةً وأبقوا عمله، وحذفوا المبتدأ أخرى وأبقوا خبره، وكل ذلك اختصار، لعلم المخاطب بالمعنى، وكذلك قولهم: «هذا ولزعامتك»^(٨) أي: هذا القول والزعم الحق ولا أتوهم زعامتك، فحذف هذا العلم^(٩) السامع مع تحصيل^(١٠) المعنى وقيامه عند

(١) نفع الطيب: «الإتيان».

(٢) سقطت من نفع الطيب.

(٣) سورة آل عمران آية ١٨٠.

(٤) نفع الطيب: «الأول».

(٥) سقطت الواو من نفع الطيب.

(٦) نفع الطيب: «النظائر».

(٧) نفع الطيب: «أنكر».

(٨) نفع الطيب: «ولا زعامتك».

(٩) نفع الطيب: «لعلمهم».

(١٠) نفع الطيب: «تحصل».

المخاطب، والحملُ في كلامهم على المعنى أكثر من أن يحصى .
فإن كان الضمير الأوَّلي (١) في المسألة الزنبورية (٢) [المبتدأ] (٣) والضمير الآخر للعقرب لم يجز البتة إلا رفع الضميرين بالابتداء والخبر، على حد قولك: «ظننتُ زيداً عاقلاً فإذا هو أحمق، وحسبت عبد الله قاعداً فإذا هو قائمٌ» ولو تقدم ذكر الخبر والمخبر عنه لقلت: «فإذا هو هو» ولم يجز فإذا هو إياه البتة .

ويجوز في المسألة إذا قلت: «فإذا هو هي» (٤) أن يكون الضمير للزنبور والعقرب على حد قولك: «[فإذا] (٥) الزنبور العقرب» [أي مثلها] (٦) ويجوز (٧) «فإذا هي هو» على التقديم والتأخير على حد قولك: «فإذا العقربُ الزنبورُ» (٨) سواء في شدة اللسعة، كما تقول: «خرجت فإذا قائمٌ زيد» على تقدير فإذا زيد قائمٌ .

ويجوز أن يكون «هو» كناية عن اللسع لدلالة (٩) اللسعة عليه، وتكون «هي» كناية عن اللسعة على تقدير: فإذا لسع الزنبور لسعة العقرب، ويجوز «فإذا هي هو» على إضمار اللسعة واللسع، والتقدير: فإذا لسعة الزنبور لسع العقرب، وهذا كله لا يجوز فيه إلا الرفع عند البصريين؛ لأن الآخر مع الأوَّلي (١٠)، والخبر معرفة متعلق بالمفاجأة فلا يجوز فيه الحال، والكوفيون يجيزون النصب كما تقدم، وهو غلطٌ بينٌ، وخطأٌ فاحش، لا تقوله العرب، ولا تعلق له بقياس، فاعلمه .

(١) نفح الطيب: «الأول» .

(٢) نفح الطيب: «للزنبور» .

(٣) سقطت من نفح الطيب .

(٤) نفح الطيب: «لأبي» .

(٥) سقطت من نفح الطيب .

(٦) سقطت من نفح الطيب .

(٧) بعدها في نفح الطيب: «أن تقول» .

(٨) بعدها في نفح الطيب: «أي» .

(٩) نفح الطيب: «بدلالة» .

(١٠) نفح الطيب: «الأول» .

ويجوز في المسألة « فإذا هو هو » على تقدير: فإذا اللسع اللسع، ويجوز « فإذا هي هي » على معنى^(١): فإذا اللسعة اللسعة. وفي هذا كفاية إن شاء الله تعالى. وأما نسب سيبويه ففارسي مولى لبني الحارث بن كعب [بن عمرو]^(٢) بن علة بن جلد^(٣) بن مالك [بن أدد]^(٤)، وهو مذحج، واسمه عمرو بن عثمان بن قنبر، وكنيته أبو البشر^(٥)، ولقبه الذي شهر به سيبويه، ومعناها بالفارسية رائحة التفاح، وكان من أطيب الناس رائحة، وأجملهم وجهاً، وقيل: معنى « سي » ثلاثون، ومعنى « بويه » [من سيبويه]^(٦) رائحة، فكأن معناها: الذي ضوعف طيب رائحته ثلاثون مرة^(٧).

وأما سبب تعويله على الخليل في طلب النحو، مع ما كان عليه من الميل إلى التفسير والحديث، فإنه سأل يوماً حماد بن سلمة، فقال له: أهدتك هشام بن عروة عن أبيه في رجل رَعَفَ في الصلاة، بضم العين، فقال له حماد: أخطأت، إنما هو رَعَفَ بفتح العين، فانصرف إلى الخليل، فشكا إليه ما لقيه من حماد، فقال له الخليل: صدق حماد، ومثل حماد يقول هذا، ورَعَفَ بضم العين لغة ضعيفة، [والفصيح رَعَفَ بفتح العين]^(٨)، وقيل: إنه قدم البصرة من البداء من قرى شيراز من عمل فارس، وكان مولده ومنشؤه بها، ليكتب الحديث ويرويه، فلزم حلقة حماد بن سلمة، فينما هو يستملي على حماد قول النبي ﷺ: « ليس من أصحابي

(١) نفع الطيب: « تقدير ».

(٢) سقطت من نفع الطيب.

(٣) نفع الطيب: « خلدة ».

(٤) سقطت من نفع الطيب.

(٥) نفع الطيب: « أبو بشر ».

(٦) سقطت من نفع الطيب.

(٧) نفع الطيب: « ثلاثين » وهو أصح.

(٨) سقطت من نفع الطيب.

إلا من لو شئت لأخذت^(١) عليه، ليس أبا الدرداء» فقال سيبويه: «ليس أبو الدرداء» بالرفع، وظنه^(٢) اسم ليس، فقال^(٣) حماد: لحنْتَ يا سيبويه، ليس هذا حيث ذهبت، إنما «ليس» هاهنا استثناء، فقال سيبويه: سأطلب علماً لا تلحنني فيه، فلزم الخليل، فبرع^(٤).

وأما سبب وروده^(٥) [٣٦١] / على الرشيد ببغداد وتعرضه لمناظرة الكسائي والفراء، فلما كان^(٦) عليه من تمكن الحال، والقرب من السلطان، وعلو همته، وطلبه الظهور^(٧) مع ثقته بعلمه؛ لأنه كان أعلم أهل زمانه، وكان بينه وبين البرامكة أقوى سبب [لشبهه]^(٨)، فوفد على يحيى بن خالد بن برمك وابنيه جعفر والفضل، أعرض^(٩) عليهم ما ذهب إليه من مناظرة الكسائي وأصحابه، فسعوا له في ذلك، وأوصلوه إلى الرشيد، فجرى بينه وبين الكسائي والفراء ما [قد]^(١٠) ذكر وشهر^(١١)، [فاستغني عن ذكره]^(١٢) وكان آخر أمر^(١٣) [سيبويه رحمه الله]^(١٤) أن الكسائي وأصحابه لما ظهوروا عليه بشهادة الأعراب [لهم]^(١٥) على

(١) نفع الطيب: «لأقدت».

(٢) نفع الطيب: «وخمته».

(٣) بعدها في نفع الطيب: «له».

(٤) نفع الطيب: «وبرع في العلم»، والنص في نور القبس ص ٨٥.

(٥) نفع الطيب: «وفوده».

(٦) نفع الطيب: «كانا».

(٧) نفع الطيب: «للظهور».

(٨) سقطت من نفع الطيب.

(٩) نفع الطيب: «فعرض».

(١٠) سقطت من نفع الطيب.

(١١) نفع الطيب: «واشتهر».

(١٢) سقطت من نفع الطيب.

(١٣) نفع الطيب: «أمره».

(١٤) سقطت من نفع الطيب.

(١٥) سقطت من نفع الطيب.

حسب ما لقنوا أن قال يحيى بن خالد أو الكسائي للرشيد: يا أمير المؤمنين، إن رأيت أن لا يرجع خائباً فعلت، أمر^(١) له بعشرة آلاف درهم، وانصرف إلى الأهواز، ولم يعرج على البصرة، وأقام هنالك مديدة^(٢) إلى أن مات كمدأ [رحمه الله] ^(٣)، وقيل ^(٤) إنه ذربت معدته [ثم] ^(٥) مات ^(٦)، فيروون أنه مات غمماً [مع الذرب] ^(٧)، ويروى أن الكسائي لما بلغه موته قال للرشيد: [يا أمير المؤمنين] ده^(٨) فإنني أخاف قد ^(٩) شاركت في دمه، ولما احتضر وضع رأسه في حجر أخيه فقطرت دمعة من دموعه على خده، فرفع عينيه [إليه] ^(١٠) وقال: [من الطويل]

أُخَيِّنْ كُنَّا فَرَّقَ الدَّهْرُ بَيْنَنَا إِلَى الأَمَدِ الأَقْصَى وَمَنْ يَأْمَنِ الدَّهْرَ ^(١١)

[وقال أبو سعيد الطوال: رأيت على قبره أبياتاً مكتوبة، وهي لسليمان بن يزيد العدوي ^(١٢): [من الكامل]

ذهب الأحبة بعد طول تزاور ونأى المزار فأسلموك وأقشعوا
تركوك أوحش ما تكون بقفرة لم يؤنسوك وكربة لم يدفعا

(١) نفح الطيب: «فامر».

(٢) نفح الطيب: «مدة».

(٣) سقطت من نفح الطيب.

(٤) نفح الطيب: «ويروى».

(٥) سقطت من نفح الطيب.

(٦) نفح الطيب: «فمات».

(٧) سقطت من نفح الطيب.

(٨) نفح الطيب: «ده يا أمير المؤمنين».

(٩) نفح الطيب: «أن أكون».

(١٠) سقطت من نفح الطيب.

(١١) البيت في نور القبس ص ٩٧.

(١٢) طبقات الزبيدي ص ٧٣، ومعجم الأدباء ١٦/١١٦.

وقَضَى القضاءُ وصرتَ صاحبَ حفرةٍ عنك الأجابة أعرضوا وتصدّعوا^(١) ومات على السُّنة والجماعة، رحمه الله^(٢).
وأما كتابه الجاري بين الناس فلم يصح أنه أنشأه بعد كتابٍ آخر قبله، على أن ذلك قد ذُكر.

[٣٦٢] / فهذا ما حضرني^(٣) فيما سألت عنه؛ فمن قرأه وأشرف فيه على تقصير^(٤) فليسط العذر فإنه لساعتين من نهار، إملاء [وكان ذلك]^(٥) عَشِيٍّ^(٦) النهار لثمانٍ خلونٍ لصفرة من سنة ست وسبعين وأربع مائة^(٧).
[تمت رسالة القضاء بين سيبويه والفراء في المسألة الزنبورية المقرونة بالشهادة الزوربة، إملاء أبي الحجاج الأعم^(٨) رحمه الله، والحمد لله رب العالمين]^(٩).

(١) ما بين معقوفين سقط من نفع الطيب.

(٢) بعدها في نفع الطيب: «تعالى».

(٣) نفع الطيب «حضر».

(٤) في الأصل: «تفسير».

(٥) سقطت من نفع الطيب.

(٦) في الأصل: «عشياً».

(٧) بعدها في نفع الطيب: «انتهى».

(٨) في الأصل: «الأعلام».

(٩) ما بين معقوفين سقط من نفع الطيب.

المصادر والمراجع

- * إحكام صنعة الكلام، أبو القاسم الكلاعي، تحقيق د. محمد رضوان الداية، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٦ م.
- * برنامج شيوخ الرعيني، تحقيق إبراهيم شبوح، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٦٢ م.
- * برنامج المنتوري، محمد بن عبد الملك القيسي الغرناطي، مخطوطة الخزانة الحسنية، الرباط، رقم ١٥٧٨.
- * بغية الوعاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٦٥ م.
- * تذكرة النحاة، أبو حيان الأندلسي، تحقيق عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، ط ١، بيروت، ١٩٨٦ م.
- * الحلة السيرة، ابن الأبار، تحقيق حسين مؤنس، دار الكتاب العربي، ط ١، القاهرة، ١٩٦٣ م.
- * الذيل والتكملة، س ٦، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، ط ١، ١٩٧٣ م.
- * شرح حماسة أبي تمام للأعلم الشنتمري، تحقيق علي الفضل حمودان، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٩٩٢ م.
- * شعر أبي البركات ابن الحاج البلفيقي، بعناية عبدالحميد الهرامة، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، ط ١، دبي، ١٩٩٦ م.
- * الصلة، ابن بشكوال، عني بنشره وصحح وراجع أصله السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٤ م.
- * فهرسة ابن خير الإشبيلي، تحقيق إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط ١، ١٩٨٩ م.

- * القصيدة الأندلسية خلال القرن الثامن الهجري، عبد الحميد الهرامة، مطبوعات كلية الدعوة الإسلامية، ليبيا، ط ١، ١٩٩٦ م.
- * كتاب سيبويه، سيبويه، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الكتب العلمية، ط ٢، بيروت، ١٩٨٣ م.
- * المحتسب، لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبدالفتاح إسماعيل شلبي، منشورات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٦ هـ.
- * نفع الطيب، المقرئ، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨ م.
- * مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، حققه وخرج شواهد مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، ط ٢، ١٩٦٩ م.
- * المقتضب من كتاب سمط الجمان وسقط الأذهان، تأليف أبي عمرو عثمان بن الإمام الإستجي، قرأته وعلقت عليه حياة قارة، دار النجاح الجديدة، ط ١، الدار البيضاء، ٢٠٠٢ م.
- * نور القبس، لأبي عبيد الله المرزباني، تحقيق رودلف زلهام، فرانتس شتاينر، فيسبان، ط ١، ١٩٦٤ م.
- * وفيات الأعيان، لابن خلكان، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت.